جودة التعليم العالي ومتطلبات التنمية البشرية

الأستاذ: أحمد زقاوة ، المركز الجامعي ، غليزان، الجزائر

الملخص:

تتناول الدراسة الحالية موضوع الجودة الشاملة في التعليم العالي، الذي أصبح أسلوبا حديثا في التسيير البيداغوجي وتفعيل الأداء البشري. كما يسلط الضوء على علاقة المؤسسة الجامعية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحديد متطلبات سوق العمل من مؤهلات ومهارات عملية. تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على توظيف أدبيات التنمية والجودة الشاملة والدراسات السابقة وتحليلها قصد توظيفها في الإجابة عن تساؤلات الدراسة. وخلصت الدراسة الى أن التنمية تتأثر ايجابا بنوعية التعليم ومدى قدرته على الاستجابة لمتطلبات سوق العمل.

Abstract

The article examines the issue of global quality in high education which has recently become a method in teaching management and human performance activation. It also highlights the relationship between the university and socio-economic development through the identification of labor market requirements of qualifications and practical skills. The study is based on the descriptive and analytical approach which emphasizes on the literarature of development and global quality, and on previous studies so as to answer the questions related to the study. In the end, the study reached the conclusion that development is positively influenced by the quality of education and also by its ability to respond to labor market's needs.

مقدمة:

أصبح من المؤكد اليوم أن ثروة المجتمع لا ترتكز على ما يخزنه من موارد طبيعية و مادية فقط و إنما تشمل موارده البشرية أيضا و أن العنصر البشري هو أساس النهضة و التطور المادي للمجتمع. لذلك فإن سياسات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الناجحة هي التي تقوم على حسن استغلال و استثمار للعنصر البشري في المجتمع.

ولما كان التعليم بكل أطواره ومراحله هو الحضن الطبيعي لتربية وتنمية الأفراد القادرين على المساهمة في التنمية، وقع عليه التركيز من خلال سياسات الإصلاح والتجديد من حين لآخر حتى يستجيب لحاجيات الأفراد ويتطور ليكون في مستوى التطلعات الاقتصادية والاجتماعية.

والمتتبع لحركة التعليم العالي وتطوره في الجزائر منذ نشأته يلاحظ التوسع الكبير كما ونوعا، حيث تضم الشبكة الجامعية الجزائرية أربعة وثمانون (84) مؤسسة للتعليم العالي، موزعة على ستة وأربعين ولاية، تضم ستة وثلاثون (36) جامعة، خمسة عشر (15) مركزا جامعيا وستة عشر (16) مدرسة وطنية عليا وخمس (5) مدارس عليا للأساتذة وعشر (10) مدارس تحضيرية وقسمان (2) تحضيريان مدمجان. ورغم هذا التطور الذي يعرفه التعليم العالي، إلا أن الأهداف الكبرى للسياسة التعليمية لم تتحقق بعد، وتتعرض إلى مجموعة من العثرات النظرية والعملية الناجمة عن حالة الانتقال إلىالإصلاحات الجديدة.

من جهة أخرى تعاني المؤسسات الجامعية إلى مشكلات على مستوى المحيط تتعلق بصعوبة الاندماج في سياق التنمية والتفاعل مع متغيرات الواقع المحلي والإقليمي والعالمي.

انطلاقا من هذه الأرضية، وتمثلا لهذه الأهميةتأتيالدراسة الحالية لإلقاء الضوء على واقع وأهمية جودة التعليم العالي في الجزائر، وطبيعة العلاقة بينها وبين التنمية

الاقتصادية والاجتماعية. كما تسعى في سياق ذلك إلى اقتراح نموذج لبناء المهارات لدى الخريج الجامعي لتحقيق متطلبات التنمية الشاملة.

أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوعها وهو جودة العليمالعالي، الذي أصبحأسلوبا حديثا في التسيير وتفعيل الأداء. كما تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على اثر جودة التعليم في التنمية البشرية، من خلال تحديد مفهوم الجودة ومفهوم التنمية ومتطلبات سوق العمل و أهمية بناء المهارات.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم برصد ووصف حركة الجودة في التعليم العالي وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بتوظيف أدبيات التنمية والجودة والدراسات السابقة للاستفادة منها في الإجابة عن تساؤلات الدراسة.

تساؤلات الدراسة:

على ضوء ما سبق، تسعى الدراسة إلىالإجابة عن الأسئلة التالية:

1- ما مفهوم الجودة الشاملة في التعليم العالي؟
2- ما مفهوم التنمية الشاملة؟
3- ما العلاقة بين جودة التعليم العالي والتنمية الشاملة؟
4- ما هي متطلبات سوق العمل الجزائري من الكفاءات والمهارات الضرورية؟

أولا: مفهوم جودة التعليم العالي:

عرف مفهوم الجودة تطورا سريعا في النصف الأخير من القرن العشرين نتيجة التحولات السوسيو- اقتصادية التي أصبح لها السلطة القوية على توجيه مواصفات المنتوج البشري. وبالرغم من الاختلاف الكبير بين الباحثين حول

مفهوم الجودة الشاملة إلا انه يمكن وضع الأطر العامة المحددة لمفهوم الجودة والمتمثلة في الكفاءة Efficiency والفعالية Effictivness[1].

كما يذهب البعض الى تعريف الجودة من خلال مدى تلبية وتحقيق المؤسسة لأهدافها المتوقعة منها، فيما يرى آخرون بأنها تتحدد من خلال: مدى التطابق مع الغرض[2]. وبالرغم من أن مفهوم الجودة ظهر أول ما ظهر في المؤسسات الصناعية، فإن التوسع الذي عرفه انتقل به إلى اكتساح قطاعات أخرى كالصحة وقطاع الخدمات والتربية والتعليم. ومن خلال الإطار المرجعي للجودة الشاملة أمكن تعريف جودة التعليم العالي على أنها: "ترجمة احتياجات وتوقعات مستخدمي (العمالة) -خريجي الجامعة كمخرجات لنظام التعليم في كل كلية- الى خصائص ومعايير محددة في الخريج تكون أساسا لتصميم وتنفيذ برامج التعليم مع التطوير المستمر لها [3].

ان هذا التعريف يوحي لنا أن هدف الجودة هو تلبية احتياجات المجتمع من الموارد البشرية المؤهلة وفق خصائص ومعايير محددة وفق ما يقتضيه السوق. وحسب ديمينغ (Deming) فان هذا الهدف لن يتحقق إلاإذا كان كل الأفراد المتواجدون في المؤسسة لهم التزام باتخاذ كل ما من شأنه تجويد الإنتاج والخدمات والأعمال[4].

وعلى غرار المؤسسات الصناعية، فإن التعليم العالي مدعو إلى تحقيق مواصفات ومعايير تستجيب لرضا الزبائن والمستفدين. ويعتبر الاعتماد الأكاديمي Accréditation نظام تسعى الجامعات إلى الحصول عليه حتى تضمن جودة الأداء المحدد في تخريج أطر تتميز بالقدرة على المنافسة في سوق العمل وتمتلك المهارات الضرورية التي يتطلبها العمل في عهد العولمة[5].

وتعرف معايير الاعتماد الأكاديمي ديناميكية سريعة، حيث تتجدد معاييرها كل سنة حسب متطلبات السوق والتفاعلات الاجتماعية المستمرة. وقد ظهرت هيئات عالمية عديدة تقوم بالاعتمادالأكاديمي حسب كل تخصص، ومن بين

المعايير التي تتبناها هيئة (ABET) معايير خاصة بمخرجات برنامج التعليم العام مثل: [6]

- القدرة على تطبيق المعرفة في الرياضيات والعلوم الهندسية.
- القدرة على تصميم وإجراء التجارب، وكذلك لتحليل وتفسير البيانات
- القدرة على تصميم النظام المكون او عملية لتلبية الاحتياجات المطلوبة
- القدرة على العمل في فرق متعددة التخصصات
- القدرة على تحديد وصياغة وحل المشكلات الهندسية
- فهم المسؤولية المهنية والأخلاقية
- القدرة على التواصل بشكل فعال
- التعليم الواسع ضروري لفهم تثير الحلول الهندسية في سياق عالمي/ مجتمعي
- الاعتراف بالحاجة إلى / القدرة على / والالتزام في التعلم مدى الحياة
- معرفة القضايا المعاصرة
- القدرة على استخدام التقنيات والمهارات والأدوات الهندسية الحديثة اللازمة لممارسة مهنة الهندسة.

وفي ظل سياسة اقتصاد السوق التي تنتهجها الجزائر، تصبح ثقافة الجودة الشاملة ضرورة عصرية لضمان المنافسة داخل السوق المحلية والإقليمية والعالمية، و يمكن ان نرى مجموعة من الأسباب التي تدفع بالجامعة الجزائرية إلى اعتماد الجودة الشاملة في تطوير وتحسين برامجها:

- الحاجة إلى تحقيق اكبر قدر من الفعالية في الأداء.
- تزايد المنافسة الشديدة بين المؤسسات التعليمية.
- التغير المستمر للقطاع الاقتصادي والاجتماعي.
- سيطرة تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتأثيرها على مفهوم التعلم والاكتساب.

- تحولها من مؤسسة استهلاك للمال إلى مؤسسة استثمارية مساهمة في التنمية.

وعلى صعيد آخر فإن إصلاح التعليم العالي يقتضي بالضرورة اعتماد عناصر الحداثة والعصرية وعقلنة الفعل البيداغوجي والدخول إلى المنافسة العالمية ولا يكون ذلك إلا عبر اعتماد المعايير العالمية التي تتبناها الجودة الشاملة. كما أن نظام ل.م.د (L.M.D) - وهو ابرز ما عرفته الإصلاحات-جاء ليستجيب ويتبنى مجموعة من الصفات التي تعمل المقاربة بالكفاءات في قطاع التعليم العام لتحقيقها كاستقلالية عمل الطالب عن طريق المشاريع، تنمية القدرة على التواصل والتكيف، استعمال التكنولوجيات الجديدة، تبني النظرة التكاملية بين المواد المشابهة، إرساء الجسور بين الشعب والمسارات لتسهيل التوجيه، وهي صفات تمثل جزء من أهداف الجودة الشاملة.

- علينا أن نعي كذلك أن الجزائر ولعدة أسباب اقتصادية دخلت في شراكات مع دول الساحل المتوسطي الأوروبي الذي تبنى سياسة الإصلاحات القائمة على تجويد الفعل التعليمي وربطه بقضايا وانشغالات اجتماعية واقتصادية على مستوى الفضاء الأوروبي الواسع. ويعتبر إعلان بولونيا 1999 Bologna Process هو اللحظة التي حدث فيها التغيير والنقلة النوعية للتعليم العالي في أوربا من خلال تبنيه إجراءات جديدة في أهداف ووظيفة التعليم، انتقل تطبيقها فيما بعد الى إلى دول شمال إفريقيا. و تؤكد إجراءات بولونيا على ما يلي:

- استقلالية الجامعة التي تضمن باستمرار المواءمة مع الاحتياجات المتغيرة للمجتمع والتقدم المعرفيوالثقافي.
- ترقية التعليم العالي الأوروبي على المستوى العالمي.
- ربط التعليم العالي بالاحتياجات المهنية للمجتمع.
- ترقية العمالة الأوروبية وجعلها أكثر منافسة عالميا.

- تدعيم دينامكية التنقل للطلبة والاستفادة من فرص التعلم والتدريب والخدمات المهنية.
- ترقية التعاون الأوروبي في مجال جودة التعلم.
- ترقية البعد الأوروبي في التعلم وذلك في محتويات البرامج والمهارات والكفاءات.

يمكن القول أن عملية بولونيا 1999 هي القاعدة الأساسية التي انطلق منها مشروع ل.م.د بحثا عن صيغة جديدة لتحديث وتجويد التعليم العالي. كما يمكن القول أن إعلان بولونيا أعطى الإشارة لاندماج التعليم العالي داخل السوق لاختبار جودته واكتشاف مدى قدرته على المنافسة وتكيفه مع المتغيرات.

ثانيا: العلاقة بين جودة التعليم العالي والتنمية:

توجد عدة محددات اجتماعية واقتصادية فرضت على التعليم العالي اليوم ألا يفكر خارج سياق التنمية، وبطبيعة الحال هذا التحول الجذري دفع بالسياسة التعليمية إلى التخلص من النمط التقليدي لعملية التعليم والتعلم القائمة على نقل المعرفة إلى الطالب وطلب استرجاعها عند الإيعاز (الامتحان)، هذا المنهج الذي سماه باولو فيريري بالتعليم البنكي Banking Education[7]، الذي يكون فيه الطالب أداة في يد المعلم يودع فيه المعلومات الجاهزة ويبرمجه بطريقة آلية على الجواب الجاهز وبهذه الصيغة يتم قتل الوعي النقدي في الطلاب وتعطيل مهاراتهم و السيطرة على عقولهم. ويكون النظام التربوي بذلك قد أنتج صيغا وقوالب مكررة من البشر تفتقر إلىالإبداع والحس النقدي الرصين والقدرة على التنقل بين أنماط التفكير المختلفة ليكون لدينا في النهاية منتوج تربوي يساهم في تكريس الوضع القائم بدلا من الشعور بالحاجة إلى تغييره.

إن النمط الجديد في التعليم يقوم على أساس الربط بين البرامج التعليمية والتنمية. وما يعزز هذا التوجه هو الواقع الذي صارت اليه الجامعة اليوم كونها مؤسسة انتاجية تتفاعل مع باقي المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، يذكر

مقداد[8] في هذا الصدد مجموعة من البواعث التي تدفع الطرفين (الجامعة والمجتمع) الى التقارب والتفاعل.

أولا: بالنسبة لمؤسسات المجتمع، فإنها تتقرب من الجامعة لكي:

- تحصل على القوى البشرية من الطلبة و الأساتذة.
- تحصل على ما جد في العلوم و التكنولوجيا.
- تجد حلا لمشكلة ما تعاني منها.
- تطلب المساعدة في إجراء تجارب ما.
- تعزز صورتها بين المؤسسات الأخرى.
- تحصل على مستهلك يمكن أن يستهلك شيئا من المنتوج الصناعي.
- تتمكن من الوصول إلى الخدمات الجامعية(University facilities) واستخدامها عند الضرورة.
- **ثانيا:** بالنسبة للجامعة، فإنها تتقرب من مؤسسات المجتمع لكي:
- تحصل على التدعيم المالي.
- يكون البحث العلمي الذي تنجزه في مؤسسات المجتمع ذا صدق خارجي مرتفع، كما يكون قابلا للتطبيق في مؤسسات المجتمع مباشرة لحل مشاكلها.
- تستفيد من ميزانية البحث التطبيقي التي تقدمها الحكومات للجامعات تشجيعا لهذا النوع من البحث.
- تحصل على مكان لتدريب الطلبة الذين لم يتخرجوا بعد.
- يتبدى لنا أن العلاقة بين التعليم والمحيط الاجتماعي علاقة جدلية كلاهما يؤثر في الآخر، ويمكن ملاحظة هذا التفاعل من خلال مؤشرات التنمية

البشرية على مستوى الكفاءات والقدرات والمهارات الحياتية للأفراد. ومن هذا المنظور فإن التنمية تنظر إلى التعليم من ثلاث زوايا رئيسية [9].

أولا: الاهتمام بتوفير التعليم كأداة لاكتساب التكنولوجيا

ثانيا: تركز على ربط التعليم باحتياجات سوق العمل

ثالثا: تنظر إلى التعليم كحق إنساني يهدف إلى تحسين وضع البشر وليس تحضير البشر للعمل.

كما أن التوجهات المعاصرة للتنمية أصبحت تنظر الى التعليم من خلال درجة انفتاحه على انشغالات المجتمع وقدرته على استيعاب مشاكله واهتماماته الراهنة، من جهة أخرى تضع مخرجاته ومدى استيفائها لعناصر الجودة كمؤشر ومحك قوي لنجاح المؤسسة ومدى تقدمها.

ومن هذه الزاوية يمكن الحديث عن فكرة الاستثمار في البشر من خلال جودة عالية للتعليم المنتجة لرأس مال اجتماعي نوعي. حيث تؤكد نظرية الثروة البشرية التي جاء بها شولتز (Schults) على أن التعليم بالإضافة إلى كونه نوعا من الاستهلاك يعتبر كذلك نوعا من الاستثمار المنتج (Productive investment)، بحيث ينظر إلى العمال على أنهم يمتلكون قدرا من رأس المال، وبهذا المعنى فالتعليم هو عملية استثمارية إنتاجية، وليس شكلا من أشكال الاستهلاك للأموال[10].

ومن أجل البحث عن اثر نوعية التعليم على النمو الاقتصادي، أجريت عدة دراسات نذكر منها دراسة هانوشيك وزملائه [11][12]حيث بحثت الفروق الدولية في نوعية التعليم من خلال مجموعة من العوامل وأثرها في تحقيق النمو السريع والمكاسب الاقتصادية التي تعود على الدولة بعد 10 الى 20 سنة. وأثبتت هذه الدراسات وجود علاقة ارتباطية قوية بينهما. وفي دراسة مماثلة قام بها هونيشك لصالح البنك الدولي[13] توصل الباحث إلى أن الإصلاحات التعليمية السريعة على مستوى جودة المؤسسة تسفر عن مكاسب كبيرة على الناتج المحلي

الإجمالي. والجدول التالي يوضح العلاقة بين سرعة الإصلاحات والناتج الاقتصادي.

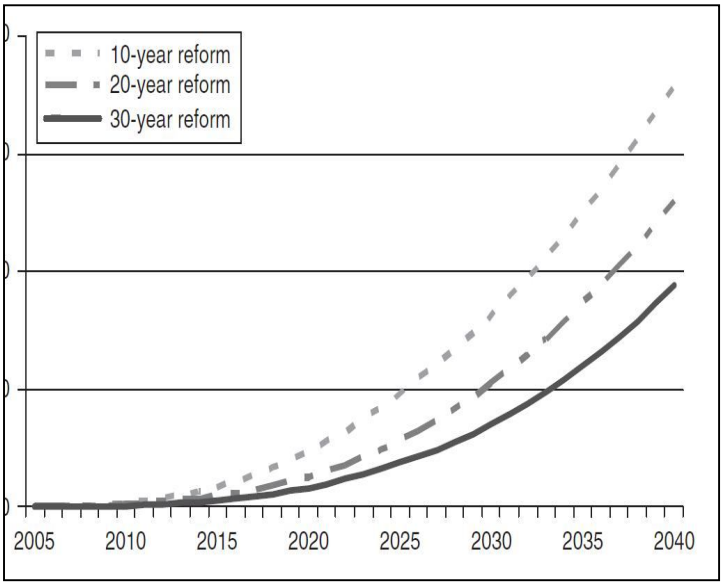

المصدر: (Hanushek, E, 2005)

شكل رقم (1) وتيرة الإصلاحات التعليمية والنمو الاقتصادي

وفي نفس الاتجاه يذهب واضعو تقرير "طريق لم يسلك بعد" أن سبب ضعف العلاقة بين استثمار التعليم والنمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يكمن في نوعية رأس المال البشري وقدرة العمال على الابتكار أو تطويع التكنولوجيات الجديدة [14].

إن هذه النتائج دفعت بالكثير من الدول الى إعادة النظر في تحسين جودة تعلمها وزيادة الإنفاق على التعليم، وتأتي الدول الآسيوية في صدارة هذه الدول، حيث ركزت اهتمامها على ضمان تعليم فعال وتنمية قائمة على استهداف عقل

الطفل من اجل الإبداع والابتكار وتحسيسه بالمسؤولية. كما طورت أنظمتها بما تتلاءم مع التخطيط الاستراتيجي والسياسة الوطنية الشاملة التي تسعى إلى تحقيق الصدارة في العالم على المستوى الاقتصادي والتكنولوجي، كل ذلك من تم عبر شفرة تنمية الفرد كرأس مال بشري لا يمكن تعويضه.

وعلى صعيد آخر، تعطي تقارير الاتجاهات الدولية لدراسة الرياضيات والعلوم (TIMSS) صورة عن تقدم دول آسيا مقارنة بالدول الأخرى. ففي سنة 1996 خضعت قرابة 500 ألف تلميذ من إحدى وأربعين دولة لاختبار حول الرياضيات والعلوم، وأظهرت النتائج أن الدول التي تحصلت على المراتب الأولىكانت من آسيا، وقد حافظت على نفس المراتب في دراسة 1999 ودراسة2003[15]. ويرجع الخبراء هذه النتائج إلى القفزة النوعية المحققة والمتمركزة حول تنمية الفرد باعتباره القوة الفاعلة لأية نهضة. وكانت خلاصة القول لديهم أن نوعية التعليم القائم على تفعيل قدرات الفرد وفتح المجال لإبراز قدراته والتعبير عن إمكانياته وإبداعه كفيل بإحراز التنمية الفعالة على جميع الأصعدة. لذلك يطرح بعض الباحثين فكرة "التربية من اجل الفعالية"[16]، ليؤكد مدى أهمية وضرورة استنبات الفعالية والخصائص الايجابية من خلال منظومة التربية والتعليم والتكوين بغية تحقيق التنمية الشاملة.

إن الخيار الاستراتيجي المطروح أمام الجزائر والدول النامية هو خيار اندماج شروط ومتطلبات التنمية في التعليم العالي، كما أن تجويد التعليم العالي يتطلب انتقال قضايا سوق العمل واحتياجاته إلى مركز الأولوية في برامج تطوير مؤسسات التعليم [17]. ويبدو أن هذا الخيار أصبح مطلبا ملحا اليوم لدى صانعي السياسة التعليمية، فقد تضمنت التوصيات المنبثقة عن اللجان الثلاث التي شكلتها الندوة الوطنية المنعقدة بجامعة هواري بومدين بتاريخ 27 مارس 2011 بعض الإجراءات الهامة في تطوير التعليم العالي، جاء فيها " تشجيع مؤسسات التعليم العالي على توطيد العلاقة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية بهدف إقامة شراكات معها، بما يضاعف فرص إجراءالتدريب والتربصات في

الوسط المهني ويعزز تشغيلية الخريجين الجامعيين". ولنا أن نلاحظ المجهودات الجبارة لتطوير سياسة البحث العلمي في خدمة التنمية من خلال استحداث المشاريع الوطنية التطويرية وقد اشتركت 25 وزارة في هذا البرنامج الطموح من خلال 9 لجان قطاعية في الميادين التالية:

- الفلاحة ومصادر المياه.
- المواد الأولية والطاقات.
- التربية والثقافة والاتصال.
- الحقوق والاقتصاد و المجتمع.
- السكن وهيئة الإقليم والبناء والنقل.
- العلوم الإنسانية والتاريخ.
- التهيئة العمرانية والبيئة والمخاطر .
- العلوم الأساسية.

ومع هذا التطور والتحسن في البحث العلمي، تبرز على السطح بعض التحديات التي تؤثر على نجاح مسار الشراكة بين الجامعة ومحيطها، كانخفاض نسبة التمويل، نقص التأطير والإشراف العلمي، انعدام شبكة الاتصال والتواصل مع المحيط، وجود قوى تقاوم كل ما هو جديد وحداثي. وفي هذا السياق تطرح بربارا هولاند (Holland) مجموعة من السمات الضرورية للحرم الجامعي حتى يكون مؤهلا لإتاحة هذا التحالف: (18)

- أن تكون التنمية الاقتصادية ضمن رسالة الجامعة وفى تصورها Vision لأهدافها.
- متابعتها لمشاركات في البحوث مع المؤسسات الصناعية.
- العمل على المشاركة في برامج تعليم صناعى، وتمدد نشاطها داخل المؤسسات الصناعية وتقديمها خدمات تقنية.
- تشارك كمقاول Entrepreneurial في قضايا البحث والتطوير.

- العمل على نقل التكنولوجيا للمجتمع المحلى.
- تحفز أعضاء هيئة التدريس للمشاركة في أنشطة التنمية الاقتصادية.
- العمل على المشاركة بشكل منتظم من وكالات التنمية الاقتصادية.

ومن بين التحديات التي تقف أمام الجامعة الجزائرية في إطار سعيها للاندماج في المجتمع المهني نذكر ما يلي:

- اعتماد التوجيه الآلي للطلبة حيث تكون تخصصاتهم بعيدة عن طموحاتهم ومشاريعهم المستقبلية، وهذا ما يسبب الرسوب والتخلي الطوعي عن الدراسة؛
- عدم تهيئة الظروف الملائمة لتطبيق نظام ل م د؛
- النظام البيروقراطي الذي مازال يحكم الإدارة الجامعية؛
- شح المعلومات عن واقع سوق العمل الجزائري؛
- تقصير الجامعة في عرض خدماتها العلمية والاستثمارية على الزبون الاجتماعي والاقتصادي؛
- عدم التحرر الكلي من الأنماط التسييرية القديمة؛
- وجود صعوبة لدى البعض في قبول التغيير والتجديد؛
- نقص وانعدام الرؤية لدى المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية عن الأدوار الجديدة للجامعة كرافد للمعرفة وللمورد البشري؛
- نقص الوعي بأهمية الشراكة بين الجامعة والمحيط مما خلق صعوبات لدى الطلاب في إجراء تربصاتهم الميدانية في إطار مشاريع التخرج؛
- ضعف او انعدام جهاز التوجيه والإرشاد للطلاب خلال مسارهم الدراسي؛
- الارتفاع السريع في عدد الخريجين في غياب سياسة واضحة للاندماج المهني.

ولا يمكن بأية حال مواجهة التحدي الخارجي المتعلق بالاندماج والشراكة

مع المحيط قبل إزالة التحدي الداخلي وهو تحد أفقي طرفاه الجامعة والطالب.

ففي ظل نظام ل. م. د يبقى التواصل والاتصال مع الطالب قصد تمكينه من إدراك أهمية وضرورة النظام الجديد وتحسيسه بالانتماء ومعرفه مساره الدراسي والمهني على قائمة الأولويات، حيث يكشف لنا الواقع عن مدى الفجوة بين النظام الجديد والطالب (حاجاته وأهدافه). ففي دراسة قام بودوح[19] وجد ان74.9% من الطلبة لم يتلقوا أي معلومات عن سير نظام الجامعة بما في ذلك: حقوق وواجبات الطالب، المكافآت والعقوبات، طرق وقنوات التظلم والشكوى، آليات التكوين وعمل اللجان البيداغوجية...الخ كما صرح 63.6% منهم أنهم لم يتلقوا المعلومات والشروحات الكافية عن إجراءات التقويم والانتقال في نظام ل م د (الأرصدة، القروض، تغيير التخصص)، 82.6% من الطلبة لم يتلقوا الإعلام الكافي عن المستقبل المهني للتخصصات المتوفرة لديهم.

يعتبر هذا النقص نتيجة غياب المرافقة والمتابعة للطالب وعدم توفر السند المرجعي له داخل الجامعة، وقد صرح الطلبة في نفس الدراسة ان 87.9% منهم لم يتلقوا متابعة ووصاية من طرف أستاذ وصي، في مقابل 12.1% فقط تلقوا وصاية، بينما صرح 84.6% أنهم لم تقدم لهم أي إرشادات حول الشهادة عند التخرج و 78.9% أكدوا أنهم لم يتلقوا أي استشارة بخصوص اختيار التخصص المناسب لهم ولمسارهم التكويني.

ثالثا: بناء المهارات وفرص الاندماج:

بات واضحا اليوم أن سبب الفجوة الكبيرة بين المنظومة الجامعية وسوق العمل هو نوعية التعليم، وضعف المنتوج الجامعي، ولا أدل على ذلك من بطالة الخريجين وضعف مؤهلات الكثير منهم، وعدم التحكم الجيد في المهارات العصرية التي يتطلبها عالم الشغل. ومن جهة أخرى يلاحظ أن خريج الجامعة تصاحبه الكثير من السلبيات التي تطبع سلوكه العام، والتي أصبحت تمثل عقبة أمامأداءه منذتخرجه والبحث عن العمل. وقد لخص شحادة [20] هذه السلبيات في:

- التعود على اتخاذ موقف سلبي من القضايا التي تواجههم ليس في الجامعة فقط بل في الحياة العامة بعد التخرج.
- الافتقار إلى مهارات التعلم مدى الحياة (Life long Learning Skills) مما يبقي المعلومات التي تلقوها في الجامعة جامدة بمجرد تخرجهم من الجامعة.
- ضعف مهارات الاتصال الفعال (Effective Communication Skills) لديهم، فهم لا يستطيعون التعبير بكفاءة عما في أذهانهم ولا يمتلكون مهارات العمل ضمن فرق العمل (Team Work Skills)
- أما العبيدي[21] فيرجع ضعف المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل والمجتمع إلى :
- انخفاض الكفاءة الداخلية النوعية لمؤسسات التعليم العالي والتأهيل التخصصي وضعف القدرات التحليلية والابتكارية والتطبيقية والقصور في تعزيز القيم والاتجاهات الإنتاجية.
- انخفاض الكفاءة الخارجية الكمية والنوعية ويتمثل ذلك في تخرج أعداد من الخريجين في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل مع وجود عجز وطلب في تخصصات أخرى.

لا يسمح المجال هنا لإحصاء ضعف ونقائص المتخرجين وتعثراتهم في سوق العمل، مع أن الحاجة إلى دراسات ميدانية حول خصائص المتخرجين واستجابتهم لاحتياجات عالم الشغل أضحى أكثر من ضرورة. لكن توقعات السوق وسياق العولمة دفع بالجامعة إلى تجديد أدوارها ووظائفها لتدارك هذه النقائص، فلم تعد تنحصر مهمتها في إمداد الطالب بالمعارف والشهادات بل تعدتها إلى تمكين الطالب من الاستخدام الناجح والفعال لهذه المعارف. وبناء عليه، فإن تقييم أداء الخريجين الجامعيين في وظائفهم وفي مسارهم المهني يمثل استفزازا للجامعة، الأمر الذي يجعلها في وضعية حيوية وديناميكية مستمرة توفر لها إمكانيات للتحسن والتطور أكثر، بدلا من حالة السكون والجمود التي أفقدتها فعاليتها الخارجية. ولهذه الأسباب، فإن الجامعة عليها أن تضطلع بمهة تنمية

مهارات حياتية للطالب تؤهله للاندماج الاجتماعي والمهني بنجاح وتسمح له بتحقيق مشروعه المستقبلي.

لقد أعدت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)دراسة حول ثقافة الريادة (Entrepreneurship) أكدت من خلالها " أن الأفراد بحاجة إلى الإبداع بدلا من السلبية، والى القدرة على المبادرة الذاتية في العمل بدلا من التبعية، والى معرفة كيفية التعلم بدلا من توقع تلقي التعليم، والى الريادة في نظرتهم بدلا من التفكير والتصرف مثل 'موظف' أو 'عميل'. في المقابل ينبغي على المؤسسات والمجتمعات التي يعملون فيها وينتمون إليها أن تمتلك بدورها مؤهلات مماثلة "[22].

إن الحاجة إلى تنمية الطلاب لمهارات ترافقهم بعد التخرج، دفع هيئات ومؤسسات علمية إلى إعداد شبكة من المهارات والكفاءات الحياتية وإدراجها في برامجها التعليمية بغية تنمية شخصية الطالب المؤهلة لمواجهة تحديات ما بعد التخرج وتمكينه من القدرة على التعامل بإيجابية مع المتغيرات السريعة. وفي هذا السياق يؤكد أحمد زرزور[23] على أهمية إدخال ضمن البرامج تعليم المعارف التالية:

1. المعارف والكفاءات العامة؛
2. الكفاءات والقدرات الاجتماعية؛
3. الاهتمام ببعد الشخصية؛
4. تحضير الطلبة لمعرفة كيفية التحلي بالمرونة.

وعلى ضوء واقع التعليم العالي في الجزائر وطبيعة السياق الاجتماعي والثقافي والاقتصادي الذي تتحرك فيه، يمكن وضع مجموعة من المهارات والكفاءات التي ينبغي على البرامج التعليمية (التعليم العام والتعليم الجامعي) أن تنميها لطلبتها، وتكون كمواصفات تحدد رؤية ورسالة الجامعة الجزائرية. والشكل التالي يلخص تفاعل هذه المهارات.

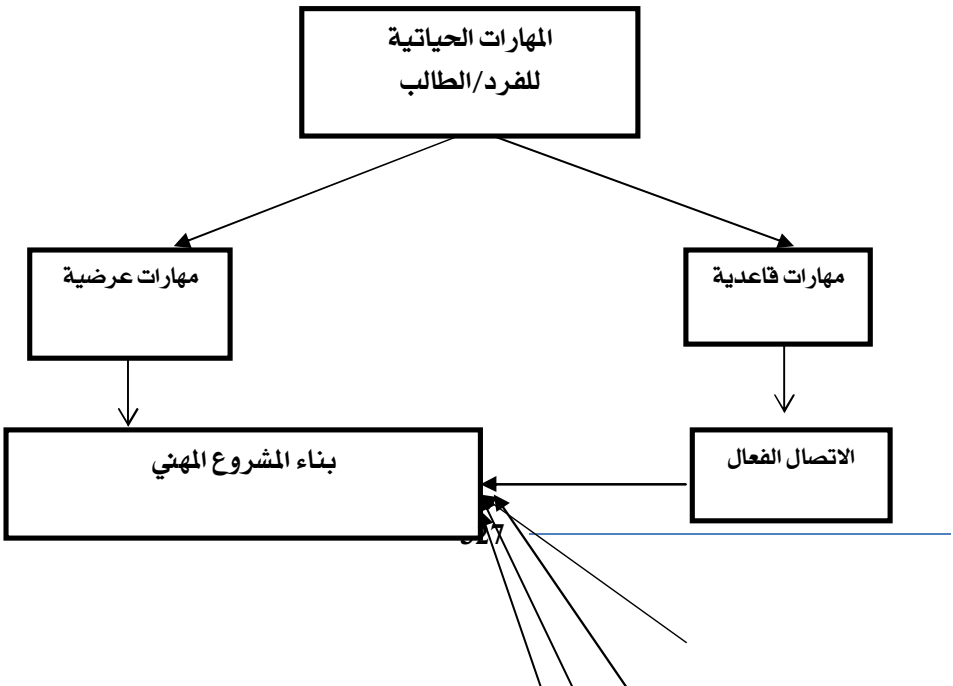
المهارات الحياتية
للفرد/الطالب
مهارات عرضية
مهارات قاعدية
بناء المشروع المهني
الاتصال الفعال

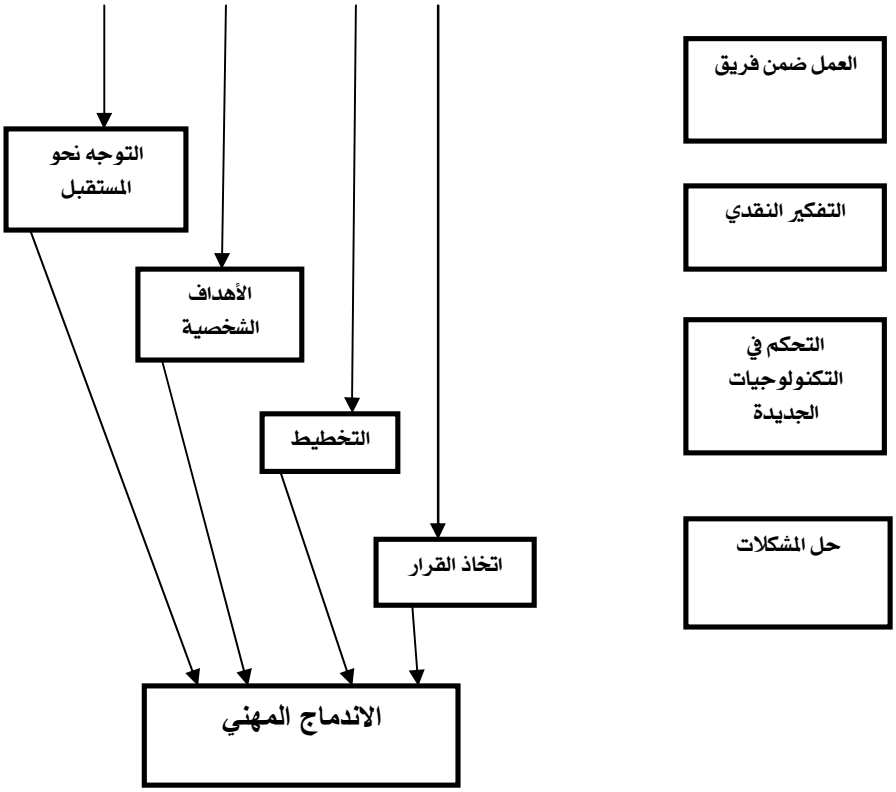

شكل (2) مخطط تفاعل المهارات الحياتية للطالب الجامعي

يمثل الشكل رقم (2) المهارات والكفاءات الأساسية التي يتطلبها سوق العمل والمجتمع المهني وأضحت من المهام الجوهرية للجامعة المعاصرة، باعتبار أن هذه الأخيرة هي فضاء حيوي يساعد الشاب على بلورة طموحاته وتنمية الكفاءات والمهارات اللازمة لتحقيقه انطلاقا من انجاز مشروعه المدرسي والتحضير للمشروع المهني، أي بناء الذات المهنية. فإعداد الطالب لبناء مشروعه المهني والتحكم في المهارات الأساسية التي يوضحها الشكل السابق، هو مؤشر على نجاح المؤسسة الجامعية ومعيار قوي على الانفتاح على محيطها الاجتماعي.

الخاتمة:

يمثل ما تقدم محاولة منهجية لدراسة وتحليل التعليم العالي في ظل الاستفادة من ثقافة الجودة الشاملة، وتفاعلها مع متطلبات التنمية وحاجات سوق العمل. وفي ظل التغيرات العالمية الجارية وإفرازات العولمة، أمام الجامعة الجزائرية فرص للإسراع من أجل تدارك الوضع وتغيير أنماط التعليم الحالي ليكون في خدمة الفرد والمؤسسات الإنمائية. كما أن تحديث البرامج التعليمية وعقلنة الفعل البيداغوجي من خلال دمج وربط التربية مع الشروط التي يفرضها المحيط الاجتماعي والاقتصادي كفيل بتفعيل المتكونين وتأهيلهم نوعيا من اجل تحسين المردود التربوي والاجتماعي. ومن جهة أخرى فإن الانفتاح على الخبرات الإنسانية التنموية الناجحة واستغلال التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال يزيد

من كفاءة المنتوج التربوي ويجعله واثقا وقادرا على المنافسة دون الشعور بالنقص وفقدان الثقة.

❖ هوامش البحث

[1] عليمات، صالح ناصر:**إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية**، دار الشروق، الأردن، 2004، ص16.

[2] البندري، محمد بن سليمان وعبد الباقي، مصطفى احمد: **الاتجاهات العالمية لضمان الجودة**، في: طعيمة، رشدي أحمد (محرر)، الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2005، ص36.

[3] عليمات، صالح ناصر :**إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية**، دار الشروق، الأردن، 2004، ص98.

(4)مقداد، محمد:**جامعات البلدان النامية في عهد العولمة: أمل البقاء بين التحديات المستمرة والأزمات الحادة**، ورقة بحث قدمت إلى ندوة العولمة وأولويات التربية، كلية التربية جامعة الملك سعود، الرياض،2004، 17-18 ابريل.

(5)مقداد، محمد: **جامعات البلدان النامية في عهد العولمة: أمل البقاء بين التحديات المستمرة والأزمات الحادة**، ورقة بحث قدمت إلى ندوة العولمة وأولويات التربية، كلية التربية جامعة الملك سعود، الرياض،2004، 17-18 ابريل.

(6)Peters, D. W: A Student'sView of the ABET 2000 Criteria, Proceedings of the 28th ASEE/IEEE Frontiers in. **Education Conference**, November, 1998.

(7) فريري، باولو :**نظرات في تربية المعذبين في الأرض**، ترجمة: الحسيني، مازن، دار التنوير والمركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية، رام الله، 2002.

(8)مقداد، محمد :**جامعات البلدان النامية في عهد العولمة: أمل البقاء بين التحديات المستمرة والأزمات الحادة**، ورقة بحث قدمت إلى ندوة العولمة وأولويات التربية، كلية التربية جامعة الملك سعود، الرياض،2004، 17-18 ابريل.

(9) القصيبي، جورج :**التنمية البشرية- مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيرو، 1995، ص92.

(10)طنش، علي السيد احمد: التعليم وعلاقته بالعمل والتنمية البشرية في الدول العربية، **مجلة دراسات تربوية واجتماعية**،3(1)، يناير، 1997.

(11)Hanushek, E.A & Kimko ,D:Schooling, Labor-Force Quality, and the Growth of Nations, **American Economic Review**, American Economic Association, 90(5), 1184-1208, December, 2000.

(12)Hanushek, E.A & Wößmann, L: **Education Quality and Economic Growth**, The Word Bank, Washington, DC, 2007.

(13)Hanushek. E. A: The Economics of School Quality, **German Economic Review** 6(3): 269–286, 2005.

(14) البنك الدولي: **طريق لم يسلك بعد: الإصلاح التعليمي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، ترجمة: مخيمر، محمد امين وأبو طه، موسى، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص108.

(15)لمزيد من التفاصيل حول التقارير يمكن زيارة المواقع التالية:http://nces.ed.gov/timss

http://timss.bc.edu

(16)غيات، بوفلجة: **التربية من اجل الفعالية**، دار الغرب، وهران، 2006.

(17)الشريف، حسن: **تدريس العلوم الطبيعية على ضوء متغيرات سوق العمل**، مجلة المستقبل العربي، العدد 234، 1997، ص ص.67-82.

(18)عيد، يوسف سيد محمد: **اتجاهات حديثة لتطوير التعليم الجامعي**، المجلس الأعلى للجامعات، ابريل، القاهرة، 2003.

(19)بودوح، محمد: **واقع تطبيق نظام أل: ل م د من وجهة نظر الطلبة، دراسة وصفية لعينة من طلبة كلية العلوم الاجتماعية والآداب بجامعة البليدة، مجلة علوم الانسان والمجتمع**، سبتمبر العدد 3، 2012، ص 139- 156.

(20) شحادة، نعمان: **ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، مجلة البحث العلمي**، الجمعية الأردنية للبحث العلمي، العدد،2، السنة2، 2010، ص ص 61-70.

(21) العبيدي، سيلان جبران:**ضمان جودة مخرجات التعليم العالي في إطار حاجات المجتمع**، ورقة بحث قدمت الى مؤتمر: المواءمة بين مخرجات التعليم وحاجات المجتمع في الوطن العربي، بيروت، 6-10 ديسمبر، 2009، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

(22) اليونسكو:**التعليم الثانوي في القرن الواحد والعشرين: نحو ثقافة للريادة**، 2006.

(23)زرزوز، أحمد، **تقييم تطبيق الاصلاح الجامعي الجديد: نظام ليسانس- ماستر- دكتوراه، في ضوء تحضير الطلبة لعالم الشغل**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006.